مساعي الدولة العثمانية في الغاء نظام الامتيازات الاوربية

م. م. عمر احمد عبدالله

وزارة التربية– المديرية العامة لتربية الأنبار

oa067358@gmail.com

تاريخ الاستلام 2026/1/4 تاريخ القبول 2026/2/25 تاريخ النشر 2026/3/31

الملخص:

تعد البندقية اول دولة أوروبية تحصل على امتيازات من الدولة العثمانية وذلك في عام 1454م، ثم تبعتها فرنسا في عام 1536م بعد تولي السلطان سليمان القانوني الحكم (1520 – 1566م) كما حصلت بقية الدول الأوروبية على امتيازات مماثلة، مثل إنجلترا في عهد الملكة اليزابيث الاولى (1533–1630م) وألمانيا التي حصلت على امتياز خط سكة حديد بغداد – برلين عام 1888، وكان هدف الدولة العثمانية في منح تلك الامتيازات لتنشيط التجارة العثمانية وازدهارها مع الدول الأوروبية غير ان تلك الدول استغلت نظام الامتيازات ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، لا سيما بريطانيا وفرنسا وألمانيا مستغلة بذلك الضعف الذي دب في الدولة العثمانية، خصوصا بعد ان وصل الى الحكم سلاطين ضعفاء والذي ادى الى اضعاف اكثر للدولة العثمانية فاستغلت الدول الاوربية ذلك الضعف من اجل التدخل في شؤون الدولة وفرض الهيمنة الاستعمارية، لكن على الرغم من ذلك فقد بقيت الدولة العثمانية دولة قوية استطاعت الوقوف بوجه الدول الاوربية الطامعة حتى القرن التاسع عشر، استمر العمل بنظام الامتيازات حتى عام 1923م بعد ان قامت الدولة العثمانية بإلغاء نظام الامتيازات بشكل نهائي.

الكلمات المفتاحية: السلطان، معاهدة، التجارة، إصلاحات.

The Ottoman State's Efforts to Abolish the Capitulation System

Omar Ahmed Abdullah

Ministry of Education- General Directorate of Education of Anbar

Abstract:

The capitulations granted by the Ottoman Empire to European powers were initially temporary privileges bestowed by the Ottoman Sultans, which expired upon the Sultan's death or abdication. However, over time, European

states exploited the capitulatory system as a pretext for interfering in the internal affairs of the Ottoman Empire. These privileges formed part of a colonial scheme among European powers, serving as a means to impose their colonial influence and effectively becoming the gateway for European infiltration into the Ottoman state. Under these capitulations, European powers established a parallel administration within the Ottoman government, effectively creating a state within a state. Simultaneously, the ambassadors of these nations in Istanbul became de facto partners in the Ottoman Empire's political, economic, and military decision-making processes. Consequently, these privileges ultimately devastated the Ottoman economy by undermining its fiscal system, which was designed to protect both domestic and foreign trade from foreign competition. Therefore, upon recognizing the dangers of the capitulatory regime, the Ottoman Empire initiated several attempts to abolish it.

Keywords: Sultan, Treaty, Trade, Reforms.

المقدمة

كانت الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية هي امتيازات مؤقتة يمنحها السلاطين العثمانيين وتنتهي هذه الامتيازات بوفاة السلطان او تنازله للعرش لكن وبمرور الوقت اتخذت الدول الأوروبية من نظام الامتيازات ذريعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، اذ كانت تلك الامتيازات جزاً من خطة استعمارية للدول الأوروبية اتخذتها ذريعة من أجل فرض نفوذهم الاستعماري داخل الدولة العثمانية، اذ أصبحت الدول الأوروبية بموجب تلك الامتيازات يشكلون حكومة داخل الحكومة العثمانية من جهة كما اصبح سفراء تلك الدول في إسطنبول شركاء للدولة العثمانية في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، والعسكرية من جهة اخرى، والذي كان له الاثر السيء في تحطيم اقتصاد الدولة العثمانية لا سيما نظامها الضريبي، والذي يقوم على حماية التجارة الداخلية والخارجية من المنافسة الأجنبية، وبعد ان أدركت الدولة العثمانية خطورة نظام الامتيازات قامت بعده محاولات من اجل الغاء نظام الامتيازات.

قسم موضوع البحث الى ثلاثة محاور:

يتناول المحول الاول والذي حمل عنوان: ظهور نظام الامتيازات: البدايات الاولى لضهور نظام الامتيازات في الدولة العثمانية والدول الاولى التي عقدت معاهدات مع الدولة العثمانية.

وسلط المحور الثاني الذي جاء تحت عنوان: الاثار السلبية لنظام الامتيازات: اذ تركة نظام الامتيازات اثاراً سلبية على اقتصاد الدولة العثمانية من خلال تحطيم النظام الضريبي للدولة.

اما المحور الثالث والذي جاء بعنوان: الغاء نظام الامتيازات: سلط الضوء على جهود الدولة العثمانية في الغاء نظام الامتيازات.

المحور الأول: ظهور نظام الامتيازات

نشأت الدولة العثمانية في اواخر القرن الثالث عشر الميلادي وتحديداً عام 1299م على يد عثمان بن ارطغرل (1258–1326م) كأمارة صغيره في الاناضول، الذي استغل ضعف الامبراطورية البيزنطينية للتوسع لتصبح خلال فتره قصيره إمبراطورية كبرى[1]، استمر وجود الدولة العثمانية قروناً عدة وامتدت سيطرتها لتشمل اجزاء من قارة اسيا وأوروبا وافريقيا[2]، وعاشت في اراضيها اجناس مختلفة وشعوب متنوعة ذات اديان متعددة ومذاهب مختلفة إسلامية وغير إسلامية ولهذا ارتبطت الدولة العثمانية بأوروبا بعدة علاقات تجارية وسياسية.

وبعد سقوط القسطنطينية عام 1453م على يد السلطان محمد الفاتح (1429– 1481م)، ارسلت البندقية مبعوثاً للتفاهم مع العثمانيين، وقد نجح المبعوث البندقي في عقد معاهدة مع الحكومة العثمانية في 18 نيسان 1454م [3] حيث تم بموجب هذه المعاهدة منح العديد من الامتيازات[4] منها منح البنادقة حرية التنقل في اراضي السلطان العثماني وحرية الدخول الى الموانئ العثمانية وتحديد الرسوم الكمركية على مشترياتهم بنسبة 2% وحرية تصدير القمح الى بلاد السلطان العثماني[5]، وفي المقابل تعهد البنادقة بحماية رعايا السلطان العثماني وأنهم سيكونون أمنين في جميع مدن وموانئ البندقية، ثم اتسعت العلاقة أكثر بين الدولة العثمانية و جمهورية البندقية، بعدها تم عقد معاهدة جديدة فيما بينهم عام 1521م في عهد السلطان سليمان القانوني (1520–1566م) والتي منحت امتيازات لجميع رعايا البندقية في أراضي الدولة العثمانية وهذه الامتيازات هي مماثلة للامتيازات التي كانت تحصل عليها البندقية من الدولة البيزنطية قبل سقوطها عام 1453م[6] ثم حصلت فرنسا على امتيازات

من الدولة العثمانية بعد أن تولى السلطان سليمان القانوني الحكم على اثر التحالف الذي عقد بين السلطان سليمان القانوني مع نائبه ملك فرنسا ووالده فرانسو الأول عندما أقدم فرانسو الأول على مواجهة شارل الخامس ملك النمسا وإسبانيا وهولندا وألمانيا والذي تمكن من محاصرة فرنسا وأخذ فرانسو الأول أسيرا إلى مدريد ليسجن في أحد القصور هناك[7]، ونتيجة لذلك، قامت أمة ((لويز سافوا)) بإرسال الكونت جون فرانجيباني إلى السلطان سليمان القانوني لتخليص ابنها من الأسر غير أن ابنها أجبر على توقيع معاهدة مدريد في 14 كانون الثاني 1526م وبشروط مجحفة لقاء إطلاق سراحه كما أن فرنسا كانت ترغب في أن يتدخل السلطان العثماني من أجل فك الحصار عن فرنسا وذلك بمحاربة المجر وقد تم لها ذلك عندما تمكن السلطان العثماني سليمان من فتح المجر في 13 تشرين الثاني 1526م والذي ادى الى اتساع اكثر للدولة، فقد وصلت حدود الدولة العثمانية إلى النمسا وتشيكوسلوفاكية وبهذا دخلت الدولة العثمانية للمرة الأولى ما بين دول أوروبا الوسطى وهذا الأمر الذي أدى إلى ظهور فرنسا دولة قوية في القرن السادس عشر حيث الأسطول العثماني في غربي البحر المتوسط والذي عمل على حماية جناح فرنسا الجنوبي ضد أي هجوم من قبل أعداء فرنسا في حين عملت فرنسا على تركيز قواتها في الشمال وهو ما منع تقسيم فرنسا وبقائها دولة قوية إلى الوقت الحاضر ويعود الفضل بذلك للمسلمين الذين حاربوا لحماية الفرنسيين وفي المقابل كان من المفترض أن يحصل العثمانيون على امتيازات من فرنسا غير ان الذي حصل عكس ذلك حيث منح السلطان العثماني امتيازات تجارية لفرنسا بتوقيع معاهدة بين المسيو جان دي لافين سفير فرنسا في الاستانة مع السلطان العثماني سليمان القانوني في شباط 1536[8] وعليه ومن ذلك الوقت بدأ يطلق عليها (بنظام الامتيازات الأجنبية) وهي عبارة عن تسهيلات منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية[9]، من أجل تشجيع رعاياها على الإقامة والتجارة في الأراضي التي تسيطر عليها الدولة العثمانية من أجل استغلال أموالهم في المجالات الاقتصادية كذلك منحت الدولة العثمانية لهم الحق في فض النزاعات بين الأجانب وفق محاكمهم الخاصة[10].

كما حصلت بقية الدول الأوروبية على امتيازات مماثلة حيث حصلت إنجلترا على امتيازات من الدولة العثمانية[11] ورغم أنها كانت متأخرة غير أن سفنها كانت تدخل الموانئ العثمانية تحت راية العلم الفرنسي ومع ذلك فقد انضمت إنجلترا لمعاهدة الامتيازات عام 1579[12] اذ اهتم الإنجليز بطرق المواصلات حيث عملوا على إنشاء خط مواصلات[13]، يمتد من البحر الأبيض المتوسط وحتى الخليج

العربي من خلال إنشاء سكة حديد[14]، حيث تمكنت الملكة إليزابيث الأولى (1533–1603م) بعقد معاهدة مع السلطان العثماني مراد الثالث (1546–1595م) والسبب الذي دفعهما لذلك هو أنها كانت تمارس نشاطاً تجارياً خاصاً بها فكانت تمتلك أسطول تجاري يعمل لمصلحتها كما ذكره المؤرخين المعاصرين[15]، بالإضافة إلى قيام إنجلترا بحماية الشركات التجارية العاملة مع الدولة العثمانية[16].

كما حصلت ألمانيا على امتيازات من الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876 – 1909) [17] حيث حصلت على تسهيلات كبيرة خصوصاً فيما يتعلق بإنشاء سكة حديد بغداد – برلين[18] وسكة حديد من قونية الى بغداد حتى البصرة واخرها حصلت المانيا على امتياز سكة حديد الحجاز، ثم انضمت هولندا إلى معاهدة الامتيازات مع الدولة العثمانية عام 1612 ثم تبعتها دول أوروبية اخرى.

لقد كان هدف الدولة العثمانية في منح هذه الامتيازات للدول الأوروبية هو من أجل تنشيط التجارة العثمانية وازدهارها مع الدول الأوروبية غير أن هذه الامتيازات أعطت للتجار الأجانب حق الاستعلاء على الرعايا المحليين[19]، كما استغلت الدول الأوروبية خلال القرن السادس عشر حالة الضعف التي بدأت تظهر في الدولة العثمانية[20]، خاصة بعد وفاة السلطان العثماني سليمان القانوني حيث بدأت الدولة العثمانية تتعرض للتهديدات الأوروبية من الخارج عسكريا ومن الداخل عن طريق مواطنيها الذين خضعوا للوصاية الاجنبية فاضطرت الدولة العثمانية على منح تسهيلات جديدة للدول الأوروبية[21].

المحور الثاني: الاثار السلبية لنظام الامتيازات

كانت الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية حتى عام 1739م، هي امتيازات مؤقتة يمنحها السلاطين العثمانيين للدول الأوروبية وتنتهي هذه الامتيازات بموت السلطان أو تركه للعرش لكن مع مرور الوقت اتخذت الدول الأوروبية من نظام الامتيازات ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية[22].

لقد كانت تلك الامتيازات في ظاهر الامر لتسوية اوضاع الأوربيين المقيمين في الدولة وعهداً لحماية ارواحهم وتجارتهم، لكنها كانت في الواقع الباب الذي ولجت منه الدول الاوربية، لتحقيق اطماعها في الدولة العثمانية [23]، كما وعملت الدول الاستعمارية وباستمرار بالضغط على الدولة العثمانية

مستغلة ديونها للدولة العثمانية من أجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية[24]،غير إن الدولة العثمانية بالرغم من ذلك كله بقت دولة قوية تقف بوجه الدول الأوروبية الطامعة حتى القرن التاسع عشر ولكن بعد ان وصل إلى حكم الدولة العثمانية سلاطين ضعفاء همهم الملذات والترف تاركين شؤون الحكم بالإضافة إلى مستشارين فاسدين ومرتشين مما أدى إلى أضعاف الدولة العثمانية وفي المقابل استغلت الدول الأوروبية ذلك الضعف من أجل التدخل في شؤون الداخلية للدولة العثمانية[25]، وذلك عن طريق قناصلها حيث تمكنت تلك الدول من الحصول على امتيازات من الدولة العثمانية هيأة لها الفرصة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، حيث عملت العديد من الدول الأوروبية على فرض وصايتها على العوائل والأقليات والتي اعتبرت نفسها حامية لتلك الأقليات[26]، لذلك واجهت الدولة العثمانية تحديات وصعوبات كبيرة من قبل الدول الأوروبية والتي عملت بجهد كبير من أجل السيطرة على مقدرات الولايات العثمانية وخصوصا في الولايات العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية وقد استمرت تلك الأطماع حتى مطلع القرن العشرين[27]، حيث ازداد الصراع بين الدول الأوروبية وبشكل كبير جدا من أجل الحصول على امتيازات اقتصادية داخل الأراضي العثمانية[28].

لقد تركت الامتيازات الأجنبية آثاراً سلبية على الدولة العثمانية والتي بدأت بالظهور خلال فترة الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية[29]، من خلال تحطيم النظام الضريبي للدولة العثمانية والذي كان يقوم على حماية التجارة المحلية من المنافسة الأجنبية والذي حال دون قيام الحكومة العثمانية بالإصلاحات واستنباط موارد مالية جديدة من أجل مواجهة نفقات الإدارة والحكم وبذلك أصبحت الامتيازات الأجنبية بمثابة مواثيق مذلة للعثمانيين[30]، بينما الأوروبيون لا يخضعون للسلطات العثمانية بموجب تلك الامتيازات، فقد أصبح الأوروبيون يشكلون حكومة داخل الحكومة العثمانية ومن جهة أخرى كانت السلطات العثمانية تتقيد بنظام الامتيازات ما جعل سفراء الدول الأوروبية في الاستانة شركاء للدولة العثمانية في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية[31].

ومع مرور الوقت تعقدت العلاقات العثمانية الأوروبية حيث ألزمت الامتيازات الدولة العثمانية على أن تعمل بما تفرضه المؤتمرات الدولية[32] ونتيجة للضعف الذي أصاب الدولة العثمانية أدى إلى تنافس المصالح الاستعمارية بشكل كبير حيث شكلت هذه الامتيازات أداة لتكريس التبعية السياسية والاقتصادية[33] وبذلك نجحت الدول الأوروبية في بسط نفوذها السياسي والاقتصادي داخل الدولة

العثمانية مع استخدام القوة عند الحاجة إليها ما أدى في نهاية المطاف إلى التمهيد للاستعمار الأوروبي وتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فيما بينهم[34].

المحور الثالث: الغاء نظام الامتيازات

فسح نظام الامتيازات المجال الى انتشار داخل الدولة العثمانية العديد من المؤسسات الأجنبية اقتصادية وثقافية ودينية بالإضافة إلى الأعمال الخيرية التي تمثلت بإنشاء المدارس ودار الأيتام والمراكز الصحية والكنائس والأديرة والجمعيات الخيرية وغيرها، اذ لقيت هذه المؤسسات الدعم الكامل من قبل الدول التي تنتسب إليها كونها تخدم مصالح دولها وتعمل على تقوية نفوذها من الوجهتين المادية والمعنوية، فالدولة العثمانية عندما أقرت نظام الامتيازات لم تضع الحدود والمقاييس التي تحدد حرية الرعايا الأجانب فكان ذلك بمثابة الباب الذي بدأت الدول الأجنبية الدخول منه والتغلغل داخل الدولة العثمانية وهو ما مهد لتدخلات سياسية واقتصادية واسعة وباسم حماية المصالح[35]، فكانت نتيجة تلك الامتيازات ان حطمت اقتصاد الدولة العثمانية وذلك من خلال تحطيم النظام الضريبي للدولة العثمانية الذي كان يقوم على حماية التجارة المحلية من المنافسة الأجنبية والتي حالت دون قيام الدولة العثمانية بأي إصلاحات لعدم قدرتها على استنباط موارد مالية جديدة من أجل مواجهة نفقات الإدارة والحكم[36].

لذلك بدأت الدولة العثمانية في اعادة النظر في الامتيازات الاجنبية لاسيما امتيازات انكلترا خصوصاً عندما جرى توقيع معاهدة ليمان عام 1838م، والتي بموجبها فتح الباب امام التجارة الحرة في الدولة العثمانية مما قلل من هيمنة الامتيازات الاجنبية على الاقتصاد العثماني، تم تبعها اصدار ما يسمى بالتنظيمات للفترة من 1839م واستمرت حتى عام 1876م ثم تبعها استخدام سياسة التتريك منذ عام 1908م، وبالرغم أن الدولة العثمانية طالبت الدول الأوروبية بالموافقة على رفع الضرائب الجمركية من أجل التغلب على ديونها وسد النفقات لكن الدول الأوروبية كانت مصرة على إنهاء الدولة العثمانية وتقسيم مناطق نفوذها لذلك فقد رفضت جميع الطلبات المتكررة من قبل الدولة العثمانية[37]، ولهذا فقد واجهت الدولة العثمانية تحديات كبيرة من قبل الدول الأوروبية من أجل السيطرة على مقدراتها[38]، حيث أدى نظام الامتيازات إلى التأثير على اقتصاد الدولة العثمانية ما سمح لتغلغل مصالح النفوذ الأجنبي وسطوتهم على التجارة الداخلية والخارجية واحتكارها، كما وان أعفاء الأجانب

من الضرائب أدى إلى انتشار التجارة والمصانع والمصارف الأجنبية والتي تعمل داخل الدولة العثمانية بكل حرية وتتصرف في أرباحها كيفما تشاء دون أن تدفع أي ضريبة على الأرباح التي اكتسبتها من الدولة العثمانية وتحديد الرسوم الجمركية بـ8%. من قيمة البضائع المستوردة رغم أن الدولة العثمانية أجرت عدة محاولات من أجل رفع نسبة الرسوم الجمركية غير أنها باءت بالفشل، ما أدى إلى حرمان الدولة العثمانية من أموال طائلة[39]، بالإضافة إلى عدم قدرتها على مجاراة التجارة الأجنبية حيث أستغل القناصل الأوروبيون مهامهم الرسمية من خلال انخراطهم بالتجارة وسيطرتهم بطريقة بشعة على التجارة والتي تمثلت بإصدار شهادات مزورة تؤيد بملكيتهم للبضائع التي توجد في الجمارك العثمانية من أجل إعفائها من رسوم التفتيش لذلك فقد أدت الامتيازات إلى أضرار بالتجارة العثمانية ومصالحهم من جهة وأصبحت سيفاً مسلطاً على رقاب الرعية العثمانية من جهة أخرى[40]، كما واننا نجد إن نظام الامتيازات كان أحد أبرز أدوات الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي مارستها القوى الاستعمارية على الدولة العثمانية، فأدركت الدولة العثمانية خطورة هذه الامتيازات فعملت بكل ما اوتيت من قوة على إلغاء نظام الامتيازات[41]، نظراً لما يتمتع به الأوروبيون من حقوق أكثر مما كان يتمتع به العثمانيون أنفسهم، فرفض الأوروبيون هذه الفكرة من أساسها بالقول نحن نقبل بتجديد هذه المعاهدات وسريانها إلى أجل غير مسمى فأصبحت الدولة العثمانية لا تطبيق أعبائها[42]، وفي تشرين الأول عام 1914 قرر (الباب العالي) [43]، رفع الرسوم الجمركية والاستيلاء على دور البريد الأجنبي واخضاع الأجانب لقوانين المحاكم العثمانية[44]، فكانت هذه الخطوة تعتبر اول محاولة جدية قامت بها الدولة العثمانية لإلغاء نظام الامتيازات.

غير أن تلك القرارات واجهت معارضة كبيرة من الدول الأوروبية فلم تتمكن الدولة العثمانية من إلغاء نظام الامتيازات[45]، وعند عقد (مؤتمر فرساي) [46]، قدمت الدولة العثمانية مرة أخرى مطالبة بإلغاء نظام الامتيازات وقد تظاهرات الدول المشاركة في المؤتمر بالقبول بشرط أن تعمل الدولة العثمانية على إجراء اصلاحات داخلية تتعلق بحرية الرأي والافكار وحقوق الاقليات والرعايا الاجانب وغيرها [47]، حيث قامت الدول الأوروبية بالضغط الكبير على الدولة العثمانية من أجل القيام بتلك الاصلاحات ورغم أن الدولة العثمانية قامت ببعض الإصلاحات الداخلية[48]، إلا أن سفراء الدول الأوروبية اعترضوا على تلك الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بمحاكمة الأجانب[49]، لذلك وامام هذا

الوضع فقد استمر العمل بنظام الامتيازات حتى عام 1923م، حين قامت الحكومة العثمانية بإلغاء نظام الامتيازات بشكل نهائي[50].

ومن الواضح أن الدول الأجنبية قبلت في إلغاء نظام الامتيازات بعد ان تأكدت من أن هذا النظام قد حقق جميع أهدافه وأن الدولة العثمانية قد انهارت تماماً واصبحت أثراً بعد أن ورثتها الجهورية التركية المدنية (العلمانية) ذات الميول الغربية بقيادة (مصطفى كمال اتتورك) والذي قام بإلغاء نظام السلطنة في اول الامر ثم تبعها بإلغاء الخلافة الإسلامية العثمانية رسمياً في 3 اذار 1924م[51].

الاستنتاجات:

1- كانت الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الاجنبية تهدف في بداية الامر الى تنشيط التجارة العثمانية وتسوية اوضاع المقيمين الاجانب داخل الدولة، لكنها تحولت مع ضعف الدولة الى اداة للتدخل الاجنبي الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

2- تركت الامتيازات الأجنبية آثاراً سلبية على اقتصاد الدولة العثمانية من خلال تحطيم النظام الضريبي للدولة بسبب الاعفاءات الضريبية للأجانب والذي حال دون قيام الدولة بالإصلاحات اللازمة.

3- لقد كانت الامتيازات الأجنبية جزء من خطة استعمارية اتخذتها الدول الاوربية لفرض نفوذهم الاستعماري داخل الدولة العثمانية، فأصبحت الدول الاوربية شركاء للدولة العثمانية في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4- أدركت الدول العثمانية خطورة تلك الامتيازات على الدولة بعد أن تحولت من معاهدات مؤقتة الى حقوق مكتسبة للدول الاوربية، مما جعل عملية التخلص منها تشكل صعوبة كبيرة، الا ان الدولة العثمانية رغم ذلك نجحت في الغاء نظام الامتيازات ولكن بعد انهيار الخلافة العثمانية وظهور الجمهورية التركية الحديثة.

الهوامش:

(1) إبراهيم عبد العزيز عبد الغني، بداية الامتيازات الامريكية في الشرق الأوسط، دار الملك عبد العزيز، مجلد 8، عدد 1، 1982م، ص67.

(2) سهيلة احمد سرير، فتيحة حاج بن فطيمة: الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الاثار الإيجابية والسلبية، 1310هـ، 1916م، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية، الجزائر، 2015م، ص17.

(3) فهد عويد عبد: سياسة الدولة العثمانية تجاه البندقية حتى مطلع القرن السادس عشر، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية المجلد (3)، العدد (42)، 2021، ص314-315.

(4) الامتيازات: الامتيازات الأجنبية هي الحقوق والامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة او تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية وأول امتياز اجنبي في الدولة العثمانية كان في عصر السلطان سليم الأول 1517 عندما منع رعايا البندقية امتيازات تجارية وقضائية وقد استمرت تلك الامتيازات حتى بداية الحرب العالمية الأولى حيث الغيت من لدن الدولة العثمانية، د. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص36.

(5) فهد عويد عبد: مصدر سابق، ص315.

(6) عثمان احمد عبد الله، الأوضاع السياسية في العراق في العهد العثماني 1840 – 1914، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، كلية الآداب، 2014، ص63 – 64.

(7) قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص18.

(8) قيس جواد العزاوي، المصدر نفسه، ص18 – 19.

(9) وليد صبحي، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية واثاراها، دار المنظومة، الجامعة الأردنية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1997م، ص149.

(10) محمد عبد الله عودة – إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989م، ص63.

(11) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط2، القاهرة، 1993م، ص110.

(12) قيس جواد العزاوي، مصدر سابق، ص21.

(13) عبد الكريم رافق، المشرق العربي في العهد العثماني، منشورات جامعة دمشق، 2003، ص395.

(14) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج4، قطر، (د – ت)، ص2072.

(15) رائد بن حميد الدوري، معاهدة الامتيازات الأجنبية لعام 1580م، أسباب عقدها بنودها نتائجها، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد 4، عدد 13، 2012، ص1.

(16) إبراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005، ص311.

(17) محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، دار القلم، دمشق، ص152.

(18) كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976، ص308.

(19) قيس جواد العزاوي، مصدر سابق، ص21.

(20) عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، دار الكاتب للطباعة والنشر، القاهرة، 1968م، ص320.

(21) عثمان احمد عبدالله، مصدر سابق، ص64.

(22) محمد عبد الباري، الامتيازات الأجنبية، مطبعة الاعتماد، مصر، 1914م، ص25 – 26.

(23) فاطمة بوجلطي: انعكاسات الامتيازات الاجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2 بوزريعة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ،2011، ص13.

(24) علاء موسى كاظم نورس، أحوال بغداد في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989م، ط1، ص24.

(25) رفيق شاكر النتشة، عبد الحميد الثاني وفلسطين، ط3، بيروت، 1991م، ص43.

(26) رفيق شاكر النتشة، المصدر نفسه، ص43.

(27) مفيد الزيدي، التاريخ الإسلامي في العصر العثماني، ط1، بيروت، 2005، ص267.

(28) عبد الرزاق الحسني، العراق في الوثائق البريطانية، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1989، ص76.

(29) سهيلة احمد سرير – فتيحية حاج بن فطيمة، مصدر سابق، ص18.

(30) قيس جواد العزاوي، مصدر سابق، ص27.

(31) قيس جواد العزاوي، المصدر نفسه، ص27.

(32) نبأ إبراهيم مظلوم، وداد جابر غازي، اكتشاف النفط في العراق وتأثيراته على مجريات الصراع الدولي حول العراق حتى عام 1918م، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 29، العدد 119، 2023، ص986.

(33) أسامة الدوري، تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني، دار الشرق للطباعة والنشر، 2009، ص18.

(34) محمد عبد الباري، مصدر سابق، ص58.

(35) فاطمة بوجلطي، مصدر سابق، ص98.

(36) معد جابر رجب، قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال نظام الامتيازات الفرنسية والتوسع للمشرق العربي 1520 – 1798م، جامعة تكريت للعلوم، مجلد 20، عدد 3، ص187.

(37) أسامة الدوري، مصدر سابق، ص18.

(38) مفيد الزيدي، مصدر سابق، ص276.

(39) فاطمة بوجلطي، مصدر سابق، ص97.

(40) ياسر عبد العزيز قاري، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، جامعة ام القرى بمكة، 2015، ص509.

(41) حياة نادية سالمي، أمال كراش، دور الامتيازات الأوروبية في سقوط الخلافة العثمانية، 1924م، رسالة ماجستير، جامعة يحيى فارس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص84.

(42) فاطمة بوجلطي، مصدر سابق، ص98.

(43) امر السلطان محمد الرابع (1648 – 1687م) بأن يخصص مبنى شاسعاً ضخماً يقيم فيه الصدر الأعظم واسرته وخدمه وحراسه في احد اجنحته ويخصص باقي الاجنحة لاجتماعات كبار موظفي الدولة حيث يقومون فيها بتصريف مهامهم وتم انشاء هذا المبنى سنة 1654م واصبح مكاناً رسمياً للصدر الأعظم ومقراً لديوان عام تبحث فيه مسائل الدولة المختلفة باستثناء المسائل المالية وكان درويش محمد باشا (الصدر الأعظم للسلطان محمد الرابع) اول من سكن مبنى الباب العالي وعن اسم هذا المبنى (باش قابيس) أي بوابة الباشا و(الباب العالي) أي بوابة عليا ثم اكتسب الاسم الأكثر شهره في التاريخ هو (الباب العالي)، حيدر علوان حسين، الإدارة في الدولة العثمانية، مجلة التراث العلمي العربي، مصدر التاريخ العربي، العدد الأول، بغداد، 2012، ص339.

(44) بسام عبد السلام البطوش، الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية، حوليات اداب عين شمس، مجلد 7، عدد 3، 2009، ص185.

(45) وليد صبحي، مصدر سابق، ص153.

(46) مؤتمر فرساي / هو اجتماع نظم في باريس من قبل الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى للتباحث في أمور السلام بين الطرف المنتصر في الحرب (فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وإيطاليا) من جهة والخاسرة (الإمبراطورية الألمانية والامبراطورية النمساوية والمجرية والدولة العثمانية وبلغاريا) من جهة أخرى، موسى محمد ال طوبرش، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى الى الحرب الباردة (1914 – 1991) دار المعتز، 2017، ص55.

(47) فاطمة بوجلطي، مصدر سابق، ص99.

(48) حمد بن عبد الله ال زلفة، الإصلاحات العمرانية في ألايالات العربية، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 41 – 42، كانون الأول 2010، ص22.

(49) فاطمة بو جلطي، مصدر سابق، ص99.

(50) قيس جواد العزاوي، مصدر سابق، ص29.

(51) بسام عبد السلام البطوش، مصدر سابق، ص185.

المصادر:

أولا: الكتب العربية:

1- إبراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005.

2- إبراهيم عبد العزيز عبد الغني، بداية الامتيازات الامريكية في الشرق الأوسط، دار الملك عبد العزيز، مجلد 8، عدد 1، 1982م.

3- أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أحوال التاريخ العثماني، ط2، القاهرة، 1993م.

4- أسامة الدوري، تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني، دار الشرق للطباعة والنشر، 2009.

5- رفيق شاكر النتشة، عبد الحميد الثاني وفلسطين، ط3، بيروت، 1991م.
6- سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.
7- عبد الرزاق الحسني، العراق في الوثائق البريطانية، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 1989.
8- عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، 4 أجزاء، القاهرة، 1978 – 1986، جزء 2.
9- عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، دار الكاتب للطباعة والنشر، القاهرة، 1968م.
10- علاء موسى كاظم نورس، أحوال بغداد في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989م، ط1.
11- قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، الدار العربية للعلوم، بيروت.
12- كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1976.
13- محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد، دار القلم، دمشق.
14- محمد عبد الباري، الامتيازات الأجنبية، مطبعة الاعتماد، مصر، 1914م.
15- محمد عبد الله عودة – إبراهيم ياسين الخطيب، تاريخ العرب الحديث، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989م.
16- معد جابر رجب، قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال نظام الامتيازات الفرنسية والتوسع للمشرق العربي 1520 – 1798م، جامعة تكريت للعلوم، مجلد 20، عدد 3.
17- مفيد الزيدي، التاريخ الإسلامي في العصر العثماني، ط1، بيروت، 2005.
18- موسى محمد آل طوبرش، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى الى الحرب الباردة (1914 – 1991) دار المعتز 2017.
19- وليد صبحي، تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية واثاراها، دار المنظومة، الجامعة الأردنية، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1997م.
20- ياسر عبد العزيز قاري، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية، جامعة ام القرى بمكة، 2015.

ثانيا: الكتب المترجمة:

1- لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج4، ترجم في قطر، (د – ت).

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1- حياة نادية سالمي، آمال كراش، دور الامتيازات الأوروبية في سقوط الخلافة العثمانية، 1924 رسالة ماجستير، جامعة يحيى فارس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

2- سهيلة احمد سرير – فتحية حاج بن فطيمة، الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية بين الاثار الإيجابية والسلبية، جامعة، 1310هـ، 1916م، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور يحيى فارس، الجزائر، 2015م.

3- عثمان احمد عبد الله، الأوضاع السياسية في العراق في العهد العثماني 1840 – 1914، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، كلية الآداب 2014.

4- فاطمة بوجلطي، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن 19 ميلادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر.

رابعا: المجلات والدوريات:

1. بسام عبد السلام البطوش، الامتيازات الأجنبية بوصفها أحد عوامل انحطاط الدولة العثمانية، حوليات ادآب عين شمس، مجلد 7، عدد 3، 2009.
2. حمد بن عبد الله ال زلفة، الإصلاحات العمرانية في الايالات العربية، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 41 – 42، كانون الأول 2010.
3. حيدر علوان حسين، الإدارة في الدولة العثمانية، مجلة التراث العلمي العربي، معهد التاريخ العربي، العدد الأول، بغداد، 2012م.
4. رائد بن حميد الدوري، معاهدة الامتيازات الأجنبية لعام 1580م، أسباب عقدها بنودها نتائجها، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد 4، عدد 13، 2012.
5. عبد الكريم رافق، المشرق العربي في العهد العثماني، منشورات جامعة دمشق، 2003.
6. فهد عويد عبد: سياسة الدولة العثمانية تجاه البندقية حتى مطلع القرن السادس عشر، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية المجلد (3)، العدد (42)، 2021.
7. نبأ إبراهيم مظلوم، وداد جابر غازي، اكتشاف النفط في العراق وتأثيراته على مجريات الصراع الدولي حول العراق حتى عام 1918م، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 29، العدد 119، 2023.